

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/IPC/18
26 January 2001
ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية
لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني
بأقل البلدان نموا
الدورة الثانية
نيويورك، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١

خلاصة وافية بالمعوقات الرئيسية التي تعترض التنمية والإجراءات المرغوب فيها من
أجل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ المحددة في العملية التحضيرية على الصعيد القطري
لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

من إعداد أمانة المؤتمر

مقدمة

- ١ - أعدت أمانة المؤتمر هذه الخلاصة الوافية بناء على طلب محدد من رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وتمثل الأهداف الرئيسية للخلاصة الوافية فيما يلي:
 - (١) توفير مدخلات إضافية من أجل وضع برنامج العمل العالمي للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا في صورته النهائية؛
 - (٢) مساعدة اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية على إجراء تقييم لحالة الاستعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا على الصعيد القطري؛
 - (٣) مساعدة تلك البلدان من أقل البلدان نموا التي لم تضع برامج عملها الوطنية للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ في صورتها النهائية، على أن تضع في الحسبان المعوقات والإجراءات الرئيسية الوثيقة الصلة بأوضاعها الخاصة.
- ٢ - وقد أعدت هذه الوثيقة على أساس مشاريع برامج العمل الوطنية لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ التي كانت متاحة في أواسط كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقد وضعت في الحسبان أيضا الاستنتاجات والتوصيات المقدمة من شتى الاجتماعات التحضيرية على الصعيدين القطري والإقليمي.
- ٣ - ويرتكز عرض الخلاصة الوافية على الهيكل العام لمشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.191/IPC/L.4). وتورد الخلاصة الوافية ملخصا لشتى المعوقات التي تواجهها مختلف أقل البلدان نموا وما يتصل بها من إجراءات يتعين اتخاذها من جانب أقل البلدان نموا وكذلك من جانب شركائها في التنمية من أجل تنفيذ كل التزام في هذا الشأن.

الإجراءات	المعوقات	الالتزام ١
<p><u>إجراءات تتخذها أقل البلدان نمواً</u> ينبغي قيام أقل البلدان نمواً بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهيئة أوضاع يستطيع في ظلها كل مواطن أن يشعر بأمان أكبر من النواحي البدنية والاقتصادية والاجتماعية؛ • إيجاد حوافز ملائمة علمياً مستوى الاقتصاد الكلي، موجهة نحو النمو وضمان جمع الموارد العامة واستخدامها بصورة تتسم بالإنصاف والكفاءة؛ • الحفاظ على الضوابط المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وذلك باتباع سياسات تشجع تطوير بيئة نشاط الأعمال من أجل التحول، بالقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية؛ • التصدي علمياً نحو فعال للمعوقات التي تعترض النهوض بالمبادرة الخاصة والاستثمارات وتنمية المشاريع؛ • الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، والحد من الفقر عن طريق حل المشاكل التي يواجهها الفقراء في مجال الحصول على الطعام والمياه ووسائل الإنتاج والخدمات الائتمانية؛ • إعادة السكان المشردين إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة دمجهم في المجتمع، بمن فيهم المحاربون السابقون؛ • إقامة وتعزيز شراكة فعالة بين الحكومة والمجتمع المدني؛ • إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط للمبادرات الإنمائية وفي تنفيذها. 	<ul style="list-style-type: none"> • يوجد مستوى منخفض من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في جميع أقل البلدان نمواً، يتسم بضعف القدرات البشرية والمؤسسية، وذلك بدرجات متباينة، وانخفاض الدخل وتوزيعه بصورة غير متساوية، وندرة الموارد المالية المحلية. وتوجد أزمة في الحكم واسعة الانتشار، وعدم استقرار سياسات، كما توجد، في بعض الحالات، منازعات داخلية وخارجية. • وهذه المعوقات مسؤولة عن عدم كفاية تعبئة الموارد الداخلية، وانخفاض قدرة الإدارة الاقتصادية، والضعف في تصميم البرامج وتنفيذها، وما إلى ذلك، مما نتج عنه في كثير من الأحيان ركود أو تراجع اجتماعي - اقتصادي. كذلك فإن الأداء الرديء في مجال النمو، وارتفاع مستويات البطالة والنقص المتزايد في الاستخدام، والزيادات الحادّة في أعداد اللاجئين، واستمرار الفقر، وتكرار حدوث الحلقة المفرغة الخاصة بالتخلف، جميعها عوامل جعلت أقل البلدان نمواً شديدة الاعتماد على الموارد الخارجية. 	<p>التشجيع علمياً ووضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس</p>

<p>إجراءات يتخذها الشركاء في التنمية (الشركاء الإنمائيون)</p> <p>ينبغي للشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تشجيع إيجاد روح من التعاون والتضامن الدوليين تعزيزاً للجهود الإنمائية الوطنية (انظر أيضاً الإجراءات المذكورة تحت الالتزام ٥)؛ • تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. 		
---	--	--

الإجراءات	المعوقات	الالتزام ٢
<p>توجد حالة إلى الاضطلاع بإجراءات محددة تهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني على العمل بكفاءة.</p> <p>إجراءات تتخذها أقل البلدان نمواً</p> <p>وضع وتنفيذ خطة وطنية للإدارة السليمة للشؤون العامة، تشمل مكوناتها الرئيسية الثلاثة - الإدارة المؤسسية، والإدارة القائمة على المشاركة، والإدارة الاقتصادية.</p> <p>- الإدارة المؤسسية: يتمثل الهدف في غرس أسس الديمقراطية وسيادة القانون عن طريق ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإصلاحات الديمقراطية للدولة، وتعزيز استقلال السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية؛ • إجراء إصلاحات للنظام القضائي وللإدارة العامة؛ • برامج التوعية بالحقوق المدنية والمشاركة من جانب المواطنين؛ 	<p>تتسم البلدان المختلفة في مجموعة أقل البلدان نمواً باختلافات واسعة فيما يتعلق بممارسات الإدارة، والمؤسسات الاقتصادية والمالية والسياسية، ودور الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.</p> <p>ومن بين المعوقات الرئيسية التي تعترض الإدارة السليمة للشؤون العامة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أوجه العجز في الميزانية، وعدم كفاية المهارات التنظيمية والإدارية؛ - أوجه القصور فيما يلي: • السياسات الوطنية المتعلقة بالأخذ باللامركزية والديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومصالح المجموعات الهامشية؛ • الإجراءات المتصلة بالتنمية القائمة على المشاركة؛ • التدابير الهادفة إلى تنمية وتحسين القدرات المؤسسية والكفاءة في مجال الإدارة العامة؛ • الفساد وهروب رؤوس الأموال من أقل البلدان نمواً؛ 	<p>تشجيع الإدارة السليمة للشؤون العامة</p>

<ul style="list-style-type: none">• اتخاذ تدابير لتشجيع الشفافية والمساءلة على جميع المستويات المؤسسية،- الإدارة القائمة على المشاركة. يتمثل الهدف في ضمان اشتراك قطاعات المجتمع المختلفة في تحديد مفهوم التنمية وفي تنفيذه ومتابعته ومراقبته عن طريق ما يلي:• إضفاء اللامركزية على الإدارة العامة؛• إضفاء اللامركزية الفعالة على عملية صنع القرارات؛• تعزيز القدرات التنظيمية للمجتمع المدني المحلي؛- الإدارة الاقتصادية (التنظيم). تتمثل الأهداف فيما يلي:(١) جعل الإنفاق العام متسما بالشفافية والمساءلة و(٢) تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي. ومن بين التدابير ذات الصلة في هذا الصدد ما يلي:• استحداث المجموعة المناسبة من آليات المراقبة؛• تحسين إدارة برامج الإصلاح وزيادة تملك الحكومة لها وزيادة المشاورات مع المجتمع المدني؛• زيادة المراقبة البرلمانية لإدارة الدولة؛• الأخذ بسياسات اجتماعية - اقتصادية واضحة تهدف إلى الحد من الفقر؛• ضمان إدماج مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في عملية التنمية الاقتصادية. <p><u>إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون</u></p> <ul style="list-style-type: none">• زيادة تقديم المساعدة التقنية من الحكومات وجماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، الخ؛	<ul style="list-style-type: none">• التغيير المتواتر للموظفين الرئيسيين في مجال الإدارة، مما يحدث عدم الاستقرار وعدم الاستمرارية في السياسات، الأمر الذي يعوق جهود التنمية الطويلة الأجل. <p>وفي الحالات المتطرفة، يمكن أن تؤدي أوجه العجز وأوجه القصور المذكورة أعلاه إلى انحطاط القدرات الإدارية للدولة وقدراتها في مجال الخدمة العامة بل وحتى إلى الصراع الداخلي والتراجع الاقتصادي. كذلك فإن لأوجه العجز وأوجه القصور هذه تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيرا من أقل البلدان نموا واقع في صراعات أهلية أو حروب مباشرة.</p>	
--	--	--

<ul style="list-style-type: none"> • عدم تشجيع الإنفاق المفرط على المعدات العسكرية؛ • توفير الموارد اللازمة للأخذ بالإدارة السليمة للشؤون العامة. • ضمان تهيئة بيئة قانونية دولية تتناسب مع أهداف وغايات الإدارة السليمة للشؤون العامة (مثلا الأخذ بتشريعات دولية مناهضة للفساد). 		
--	--	--

الإجراءات	المعوقات	الالتزام ٣
<p>يلزم اتخاذ إجراءات للنهوض بما يلي:</p> <p>التعليم، والرعاية الصحية، وإمدادات المياه والإصحاح، والعمالة، وحماية وحفظ البيئة، والإسكان، والمستوطنات. ويجب إيلاء اهتمام شديد للمجموعات الضعيفة من السكان مثل النساء والأطفال.</p> <p><u>إجراءات تتخذها أقل البلدان نموا</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • يتعين على البلدان المعنية من أقل البلدان نموا أن تولى تنفيذ سياسات سكانية ترمم، إلى تحقيق معدلات للنمو السكاني تحقق توازنا بالنسبة إلى سكانها ومواردها الوطنية والبيئة. <p><u>إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • تقديم المساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ سياسة سكانية وطنية ملائمة. 	<ul style="list-style-type: none"> • إن القدرات البشرية الضعيفة التي تتسم بشيوع اعتلال الصحة والنقص الحاد في الأشخاص المتعلمين وأصحاب المهارات ووسط عامة السكان تشكل نقطة اختناق رئيسية تعوق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا. • ما زال المعدل المرتفع للنمو السكاني، في كثير من أقل البلدان نموا، يمثل مشكلة جوهرية تؤثر بصورة معاكسة على الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وتخصيص الموارد بكفاءة، وتقديم خدمات صحية وافية. 	<p><u>بناء القدرات البشرية</u></p> <p><u>السياسة السكانية</u></p>
<p><u>إجراءات تتخذها أقل البلدان نموا</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • توسيع نطاق التغطية بالخدمات الصحية لكم تشمل المناطق والسكان غير المشمولين بها في الوقت الحاضر عن طريق القيام، في جملة أمور، بإضفاء اللامركزية على عملية تقديم وإدارة الخدمات نزولا حتى المستوى الصحي في المقاطعات. 	<ul style="list-style-type: none"> • على الرغم من حدوث بعض الإنجازات في عدد من أقل البلدان نموا، فما زال يوجد نقص مزمن في خدمات الصحة العامة وافتقار إلى العقاقير الأساسية. كذلك فإن النظم الحالية للرعاية الصحية قديمة كما تدهور مستواها. والافتقار إلى التمويل، ووجود هياكل تنظيمية وإدارية رديئة وعدم كفاية تدريب الموظفين 	<p><u>الصحة</u></p>

<ul style="list-style-type: none"> • تحسين توريد وتوزيع الأدوية وتنفيذ سياسات توعية؛ • ضمان توفير الأدوية الأساسية. • تحسين نوعية الخدمات الصحية. • تدعيم الخطط الشاملة والحملات التي تشن ضد "الإيدز". • وبالإضافة إلى ذلك، تشجيع استخدام أساليب الرعاية الصحية والأدوية. <p>إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون</p> <ul style="list-style-type: none"> • القيام، بالتعاون مع السلطات الوطنية ومع منظمة الصحة العالمية، بتحديد سياسة صحية ذات تركيز قطري. • زيادة تقديم الدعم المالي والتقني إلى الجهود الوطنية في مجال تنفيذ السياسات الصحية. 	<ul style="list-style-type: none"> • الصّحّيين قد أدت جميعاً إلى وجود صعوبات ونظم رديئة لتقديم الخدمات الصحية، وخاصة في مجال خدمة السكان الريفيين. ولم تتحقق الأهداف الرامية إلى تخفيض معدلات حدوث الأمراض، والوفاة في فئة الأعمار الأقل من 5 سنوات وإلى السعي إلى التغلب على الأمراض المتوطنة. • أدى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى إلحاق آثار ضارة باقتصادات أقل البلدان نمواً وبقدراتها البشرية. 	
<p>إجراءات تتخذها أقل البلدان نمواً</p> <ul style="list-style-type: none"> • زيادة معدلات القيد في المدارس، الابتدائية والثانوية زيادة كبيرة، بتكلفة معقولة. • تحسين نوعية التعليم الثانوي والعالي. • توفير دورات عالية المستوى لمحو الأمية من أجل الكبار ورفع معدل محو الأمية عن طريق استخدام برامج مناسبة لمحو الأمية. • التأكيد على التعليم الفني والتدريب المهني. • تخفيض الفجوة بين الجنسين على جميع المستويات التعليمية. • وضع برامج تعليمية تكون فيها القدرة التنافسية مدفوعة بالمعرفة. • زيادة التشاور مع ممثل القطاع الخاص عند تحديد المناهج الدراسية في التعليم الفني والعالي. 	<ul style="list-style-type: none"> • الإنجازات التعليمية غير مرضية في أقل البلدان نمواً. فعدد كبير من الأولاد والبنات يتركون التعليم الأساسى دون الوصول إلى الإلمام الوظيفى بالقراءة والكتابة. كذلك فإن الخريجين من المجالات التعليمية كثيراً ما يكونون سيئى الاستعداد لتولى الوظائف التى يتطلعون إليها. وتتسم الكفاءة الداخلية لنظام التعليم بأنها منخفضة فى معظم أقل البلدان نمواً، مع وجود معدلات إعادة وترك للمدارس ما زالت مرتفعة على المستويات المختلفة. وتتسم الكفاءة الخارجية للتعليم الفنى والتدريب المهني بأنها منخفضة هم الأخرى. ولا توجد لدى الطلاب سوى فرصة محدودة لاكتساب المهارات الفنية التى تتطلبها سوق العمل ومن ثم لا يوجد لديهم سوى حافز ضعيل لنيل هذا التعليم الفنى. 	<p><u>التعليم</u></p>

<p>إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد سياسة تعليمية ذات تركيز قطري، بالتعاون مع السلطات الوطنية. • زيادة الدعم المالي والتقني من أجل تنفيذ السياسات التعليمية. • زيادة قبول مواطني أقل البلدان نمواً في المؤسسات التعليمية في البلدان المانحة. • تقديم الدعم إلى التعاون الإقليمي في مجال التعليم العالي. ويمكن لهذا التعاون أن يتخذ شكلاً برامج تبادل لطلاب والأساتذة أو التنسيق أثناء وضع المناهج الدراسية من أجل تجنب الازدواجية والحصول على أوجه تضافر الطاقات والتكامل الممكنة بين البلدان. 	<ul style="list-style-type: none"> • توجد فجوة بين احتياجات القطاع الخاص والمنهج الدراسي الذي يقدمه التعليم الفني والعالي. • يمثل الخريجون العاطلون عن العمل مشكلة شديدة. • كذلك فإن مشكلة نزوح الأدمغة شديدة. 	
---	---	--

الإجراءات	المعوقات	الالتزام ٤
<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي اتخاذ إجراءات لتعزيز الهياكل الأساسية في جميع المجالات (النقل والطاقة والإمداد بالمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية). • ينبغي قيام الشركاء الإنمائيين بدعم إجراءات السياسة العامة الوطنية بطريقة تكمل البرامج والسياسات الوطنية التي يستخدمها كل بلد من أقل البلدان نمواً لمعالجة الضعف في جانب العرض. 	<ul style="list-style-type: none"> • تؤدي أوجه الضعف والجمود الهيكلية وضعف القدرة على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية إلى إبقاء أقل البلدان نمواً شديدة التأثر بالديناميات المتغيرة للاقتصاد الدولي، الأمر الذي يحدد مستوى نشاطها الاقتصادي وإمكانية وصولها إلى الأسواق العالمية ومعدلات تبادلها التجاري. 	تعزيز الطاقات الإنتاجية
<p>إجراءات تتخذها أقل البلدان نمواً</p> <ul style="list-style-type: none"> • توجد حاجة إلى وضع أولويات علمية الصعيد الوطني بالتشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي وجود خطة تنمية شاملة من أجل الهياكل الأساسية تكون ذات إطار زمني يوضع علمياً نحو اتخاذ في الاعتبار فيه احتياجات جميع المستعملين. 	<ul style="list-style-type: none"> • كذلك فإن الهياكل الأساسية الاقتصادية في مجال النقل، بما في ذلك شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطيران المدني، والطاقة، وتوريدات المياه والاتصالات السلكية واللاسلكية، غير كافية ولا تعمل بصورة يعول عليها. وهذا يقيد نمو 	الهياكل الأساسية الاقتصادية

<ul style="list-style-type: none">• ينبغي القيام، إلى الحد المستطاع، بتنسيق خطط تطوير الهياكل الأساسية مع البلدان المجاورة من أجل تحقيق تضافر الطاقات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص في هذه الخطط لمشاريع الهياكل الأساسية التي تلي، بصورة مباشرة الاحتياجات البشرية الأساسية للسكان المحليين (إمدادات المياه والطاقة، ونقل المنتجات الزراعية والأغذية).• وينبغي أن يتصدى تطوير الهياكل الأساسية المادية للمشاكل المتصلة بما يلي:• عملية التحضر السريع؛• منع الكوارث والاستعداد لها؛• مخططات للتأمين فيما يتعلق بالمخاطر الطبيعية؛• آليات لحماية الأمن الغذائي وتطويره.• إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى ما يلي:• تقديم دعم فني وواف لتكملة جهود أقل البلدان نمواً في مجال تطوير الهياكل الأساسية والحفاظ عليها، ولا سيما في مجال النقل البحري والسكك الحديدية والطرق والمطارات؛• دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توسيع نطاق وتحسين مرافق النقل العابر والمواني في بلدان المرور العابر بغية تيسير النقل، إلى أقل البلدان نمواً غير الساحلية ومنها، وفي أقل البلدان نمواً الجزرية؛• اتخاذ تدابير للتعجيل بالجهود الوطنية في ميدان تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات.	<p>الطاقات الانتاجية لأقل البلدان نمواً وقدرة اقتصاداتها علم المنافسة. وعلاوة علم ذلك فإن الهياكل الأساسية المادية القائمة، في بعض أقل البلدان نمواً، قد دمرت جزئياً بفعل الكوارث الطبيعية والكوارث البشرية الصنع، مما ترك الطرق والكبارى المحلية في حالة سيئة. وكثير من البلدات والقرى معزولة تماماً. كما أن المزارع والصناعات ومرافق الأسواق والعيادات والمدارس ومرافق المياه والإصحاح قد أصبحت أيضاً في حالة سيئة قلبت رأساً على عقب ما أحرز على مر السنين من تقدم وإنجازات.</p> <p>ومن بين العراقيل الأخرى التي كثيراً ما تذكرها أقل البلدان نمواً والتي تحد من طاقاتها الانتاجية وتقوض القدرة التنافسية لمنتجاتها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none">• الافتقار إلى هياكل أساسية تعمل بكفاءة مثلاً مرافق التخزين، ولا سيما في حالة أقل البلدان نمواً غير الساحلية؛• تكلفة مدخلات مثل الكهرباء والمياه وخدمات الهاتف والاتصالات الأخرى، وعدم إمكانية التعويل على المعروض منها؛• ضعف القدرة الإدارية وضعف التنمية المؤسسية وتعقيد إجراءات الجمارك؛• عدم كفاية العرض في مجال الخدمات المتخصصة الخاصة بالمشاريع (مثلاً خدمات الخبرة الاستشارية في مجالات الإدارة والتسويق والهندسة، إلخ).	
--	--	--

إجراءات تتخذها أقل البلدان نموا		الزراعة
<p>يوصى إلى حد بالغ بتحديث القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا. والهدف الرئيس، لهذه الخطوة هو استئصال شأفة الفقر عن طريق تحسين أسباب عيش السكان المرتكزة على الموارد الطبيعية تحسنا مستداما. وينطوي التحديث على ما يلي:</p>	<p>وجود بنية تتسم بالثنائية، تضم قطاعا كبيرا للزراعة المعيشية الأولية التقليدية، به نظام تقليدي لحيازة الأرض، يتعايش في آن واحد مع قطاع تصديري. انخفاض الإنتاجية في القطاع التقليدي وارتفاع شدة تأثيره بالمؤثرات الطبيعية والاقتصادية.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • البحث والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا الري؛ • الخدمات الاستشارية وتحسين خدمات الإرشاد الزراعي؛ • التدريب المهني؛ • استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة؛ • إمكانية الوصول إلى التمويل الزراعي؛ وزيادة مشاريع الائتمان البالغ الصغر من أجل منظمي المشاريع الريفيين والمزارعين؛ • إمكانية الوصول المادي إلى الأسواق؛ • إدراج المرأة في التيار الرئيسي لتنمية القطاع الزراعي؛ • النهوض بإنتاج المحاصيل/المنتجات البديلة. 	<p>أسباب ذلك هي: تقنيات الإنتاج المعيبة وغير المتسمة بالكفاءة، وضعف مؤسسات الدعم الزراعي، وضعف الهياكل الأساسية المادية والافتقار إلى المدخلات الزراعية الأخرى. وفي كثير من أقل البلدان نموا، فإن الزراعة شديدة التأثير بأنواع مختلفة من التقلبات الطبيعية كما توجد درجة مرتفعة من شدة التأثير الاقتصادي بسبب التركيز المرتفع للمنتجات الزراعية في مجموع الصادرات.</p> <ul style="list-style-type: none"> • أصيبت المؤسسات وخدمات البحث والإرشاد بالتفسخ بسبب نقص التمويل. • يواجه المزارعون، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، صعوبة في الحصول على ائتمان كاف لشراء المدخلات الزراعية، كما يفتقرون إلى إمكانية وصول منتجاتهم الزراعية إلى الأسواق. 	
<p>إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون</p> <p>توفير مساعدة مالية وتقنية أكبر تهدف إلى ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد المنتجات التي يتمتع في شأنها بلد معين من أقل البلدان نموا بميزة نسبية وتوجد بشأنها أسواق تصدير محتملة؛ • مساعدة مزارعي أقل البلدان نموا على إنتاج محاصيل بديلة؛ • النهوض بصادرات هذه المحاصيل/المنتجات البديلة؛ • ينبغي قيام البلدان المتقدمة والبلدان النامية، التي هي في وضع يسمح لها 	<ul style="list-style-type: none"> • يهرب الشباب من الزراعة والقطاع الريفي، كما أن القوة العاملة المدربة في مجال الزراعة تنتقل إلى أنشطة أخرى مولدة للدخل، مما يتسبب في إساءة تخصيص الموارد البشرية. 	

<p>بذلك، بإتاحة إمكانية وصول جميع المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها في أقل البلدان نمواً إلى الأسواق علمياً أساساً، الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص، كما ينبغي القيام بمزيد من الإجراءات الدولية المتسمة بالكفاءة بشأن السلع الأساسية الزراعية. ومن المرغوب فيه بدرجة مرتفعة في هذا الصدد إيجاد تنسيق أشد في هذا الميدان بين الشركاء الإنمائيين ذوي الصلة بغية تدعيم السياسات الزراعية.</p>		
<p>إجراءات تتخذها أقل البلدان نمواً</p> <ul style="list-style-type: none"> • توفير التدريب والمعونة بغية دعم الأمن الغذائي الوطني. • إيجاد تدابير لدعم صغار المزارعين ومساعدة الفقراء الريفيين على تنويع مصادر كسبهم. <p>إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون</p> <ul style="list-style-type: none"> • ينبغي صياغة نظام التجارة المتعدد الأطراف علمياً نحو يسمح بالتنمية المتناسقة الشاملة، بما في ذلك عبر طريق إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً. ولدواعي الأمن الغذائي، ينبغي منح أقل البلدان نمواً معاملة خاصة وتفاضلية بشأن صياغة سياستها المحلية بخصوص الزراعة وسياساتها الوطنية بخصوص التجارة في السلع الزراعية. • ينبغي تعزيز آليات التضامن الرامية إلى مكافحة أوجه النقص الغذائي الحادة. 	<ul style="list-style-type: none"> • لم يؤد تحرير التجارة الدولية إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي. فواردات الأغذية الرخيصة تهدد الإنتاج المحلي من الأغذية ويمكن أن تؤدي في ظل بعض الظروف إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. 	<p><u>الأمن الغذائي</u></p>
<p>إجراءات تتخذها أقل البلدان نمواً</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطوير الروابط بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى بهدف تنويع الإنتاج والصادرات. وفي هذا الصدد، يتعين تزويد المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً بشبكات لدعم التنمية من أجل النهوض بعملية التصنيع الكثيفة 	<ul style="list-style-type: none"> • إن القاعدة الصناعية في أقل البلدان نمواً متخلفة. فأغلبية المشاريع صغيرة ومجهزة تجهيزاً رديئاً بتكنولوجيا بدائية، وتتسم بالعجز في الموظفين المهرة، وإمكاناتها محدودة في الوصول إلى الائتمان والمعلومات والأسواق. 	<p><u>الصناعة التحويلية والتجهيز</u></p>

<p>العمالة بغية تلبية احتياجات السوق المحلية وتوسيع قاعدة كسب النقد الأجنبي.</p> <ul style="list-style-type: none"> • ينبغي أيضا قيام أقل البلدان نموا بتدعيم القدرة التنافسية علم، مستوى الشركات وتزويد الصناعة الوليدة بسياسات للحماية حسبما يعتبر ضروريا ومناسبا. <p>إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقديم دعم مالي وتقني أكبر لتكملة الجهود المحلية لأقل البلدان نموا في مجالات النهوض بالاستثمار (بما في ذلك النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر)، وتنمية التكنولوجيا والمشاريع. • المساعدة في التعاون بين مشاريع أقل البلدان نموا والشركات في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية الأكثر تقدما. 	<ul style="list-style-type: none"> • لا توجد في معظم أقل البلدان نموا ضمانات لحماية الصناعات الهشة من المنافسة المتسمة بالاستغلال، وقد أسفر ذلك عن إقفال كثير من الصناعات المحلية، مما زاد من تفاقم حالة البطالة. • أن برامج التكيف الهيكلي لم تسمح للصناعات المحلية في أقل البلدان نموا بوقت كاف لإعداد أنفسها للمنافسة الدولية. 	
<p>إجراءات تتخذها أقل البلدان نموا</p> <p>يتعين انتهاج سياسة التعديني في أقل البلدان نموا علم، مستويين مختلفين ولكن مترابطين. فعلم، أحد المستويين، ينبغي وجود سياسة تتعلق بعمليات التعديني الكبيرة الحجم ذات الكثافة في رأس المال، وهم عمليات مملوكة للدولة أو للخارج في معظمها. وأما المجموعة الثانية من السياسات فتتصل بعمليات التعديني الصغيرة الحجم. والهدف المشترك لكلا مجموعتي السياسات هو التنويع الأفقي والرأسي لهذا القطاع. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، يكون من المرغوب فيه بدرجة مرتفعة اتخاذ الإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • صياغة واعتماد (حيثما كان ضروريا) إطار قانوني ومالي يمكن أن يجري فيه الاستثمار في الاستكشاف والتعديني؛ • تطوير القدرة علم رسم خرائط جغرافية والاحتفاظ بمصرف بيانات محدثة بشأن الموارد المعدنية؛ 	<p>تواجه أقل البلدان نموا التي تتسم طبيعيا بالشراء في موارد التعديني عددا من المعوقات مثل ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الافتقار إلى الموارد المالية الكافية اللازمة لإجراء مزيد من الاستكشاف والاستغلال الاحتياطيات المعروفة؛ • عدم توفر بيانات جغرافية أساسية كافية؛ • الافتقار إلى مدونة قانونية وافية بشأن التعديني؛ • عدم كفاية الهياكل الأساسية (في مجالي النقل والتخزين)؛ • انخفاض مستوى المشاركة من جانب مشغلي المناجم المحليين. 	<p><u>التعديني</u></p>

<ul style="list-style-type: none"> • تحسين الهياكل الأساسية في مجالي النقل والتخزين؛ • تعزيز أنشطة الاستخراج والحرف اليدوية المرتكزة على المعادن المحلية؛ • رفع مستوى العمليات الحرفية لتحويلها إلى وحدات تعدين صغيرة الحجم حديثة وأصيلة. <p>إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقديم المساعدة التقنية الهادفة إلى تنمية القدرات الوطنية علمياً، تقييم الإمكانيات المعدنية المحلية، وزيادة إمكانيات استغلالها الرشيد إلى أقصى حد، والأخذ بأساليب حديثة لإدارة القطاع المعدني؛ • النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ • ضمان احتواء أي تأثير بيئي سلبي مترتب على التعدين. 		
<p>إجراءات تتخذها أقل البلدان نمواً</p> <p>بنسبة أن تسعى الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في مجال التنوع إلى تحقيق ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • زيادة صادرات المصنوعات والخدمات؛ • تطوير الصادرات المتخصصة من حيث السلع والخدمات على السواء؛ • النهوض بالصادرات من أجل الأسواق العالمية؛ • الاضطلاع بنشاط ترويجي وتسويقي في البلدان المستهدفة؛ • تطوير مؤسسات تمهيداً لصادراتها وتعزيزها وضمان أدائها لمهامها أداءً سلساً؛ • رفع مستوى المهارات والقدرات التكنولوجية، والربط بين التعليم والتدريب والعمل في إطار متكامل من مخططات التدريب المنتظم في مكان العمل؛ • إصلاح المتطلبات الشكلىة والاجراءات الجمركية عن طريق التبسيط والتنسيق. 	<ul style="list-style-type: none"> • يوجد لدى ثلاثة أرباع أقل البلدان نمواً درجة يعتد بها من تركيز الصادرات، فيبلغ نصيب منتجها الرئيسي (السلع والخدمات) أكثر من نصف مجموع حصيلة النقد الأجنبي. ولم تتمكن سوى قلة ضئيلة من أقل البلدان نمواً من تحقيق زيادات كبيرة في نصيبها من مجموع الصادرات المصنعة؛ • تشكل النظم المالية الرديئة التطور والمؤسسات المالية الضعيفة معوقاً شديداً يعرقل تنمية الطاقات الإنتاجية والتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً؛ • لا تسمح القدرات التقنية والإدارية الضعيفة للمصدرين بالتكيف مع المواصفات المتزايدة التعقيد التي يطلبها المستوردون في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية من حيث الجودة والحجم ووقت التسليم والتعبئة، وما إلى ذلك. 	<p><u>تحسين قدرات التوريد من أجل الصادرات</u></p>

إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون

- تؤدي نقاط الاختناق في مجال النقل العابر بسبب رداءة شبكات الطرق والسكك الحديدية، وتعقد الإجراءات الرسمية الإدارية، وكثرة المتطلبات من المستندات، وما إلى ذلك، إلى عرقلة دمج اقتصادات أقل البلدان نمواً، ولا سيما منها البلدان غير الساحلية، في الاقتصاد العالمي.
 - ينبغي تمهيداً لهذا "الإطار المتكامل" وتعزيره على نحو وافٍ، وذلك باستخدام آليات للتنسيق فيما بين الوكالات.
 - يمكن تعزيز هذا "الإطار المتكامل" بالمشاركة من جانب وكالات أخرى (مثلاً منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والغرفة التجارية الدولية، الخ).
 - إن الأنشطة المضطلع بها على مستوى آحاد البلدان ضمن "الإطار المتكامل" يمكن تكميلتها على الصعيد دون الإقليمية (مثلاً لحل مشاكل النقل العابر أو ضيق السوق).
- ****
- ينبغي قيام المجتمع الدولي بتشجيع اتفاقات حماية الاستثمار، والتخفيضات الضريبية لصالح الشركات عبر الوطنية العاملة في أقل البلدان نمواً، و"الأفضلية الاستثمارية" التي يمكن في إطارها توجيه رؤوس الأموال الاستثمارية لكونها تستخدم بصورة حصرية في المشاريع في أقل البلدان نمواً.
 - يمكن لحملات العلاقات العامة أن تزيد الإدراك في البلدان الشريكة بشأن الامكانيات التصديرية لأقل البلدان نمواً، وأن تزيد التزام المجتمع الدولي بتنمية هذه الإمكانيات.

الإجراءات	القيود	الالتزام ٥
<p>يعتبر الاندماج الاقتصادي لأقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي المتعولم تحدياً كبيراً لهذه البلدان وشركائها الإنمائيين. وتواجه هذه البلدان كذلك خطر تهميشها في الاقتصاد العالمي ما لم تتمكن من التكيف مع البيئة الدولية التنافسية الجديدة.</p> <p>من الضروري أن تتخذ أقل البلدان نمواً إجراءات مدعومة من قبل الشركاء الإنمائيين متقدمي النمو، وذلك في المجالات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسين طاقتها المحلية في مجال العرض والقدرة التنافسية (انظر الالتزام ٤)؛ • تعزيز قدرتها على المشاركة في نظام التجارة متعدد الأطراف؛ • تنمية الموارد البشرية لأغراض التجارة الدولية. 	<ul style="list-style-type: none"> • نظراً إلى انعدام التغيير الهيكلي أصبحت أقل البلدان نمواً وبخاصة البلدان غير الساحلية والجزرية الصغيرة منها بلداناً مهمشة في التجارة العالمية وباتت فرص دخولها هذه الأسواق محدودة. وبعض المشاكل التي تواجهها في نظام التجارة متعددة الأطراف تتصل بصعوبات تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ووضعها غير المؤاتي ينشأ أيضاً عن قيود العرض وبؤس خدمات الدعم التجاري. 	<p>جعل العولمة مفيدة لأقل البلدان نمواً</p>

<p><u>إجراءات يتخذها الشركاء في التنمية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • وجوب منح الوصول الكامل إلى الأسواق لجميع المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً وذلك بتعريفات مجمدة وإعفاؤها من الرسوم ونظام الحصص. • وجوب منح قواعد منشأ وشروط إبلاغ أكثر مرونة. • وجوب منح البلدان متقدمة النمو شيئاً من المرونة لأقل البلدان نمواً كما لا تؤدي مشكلة تتصل بالصحة والصحة النباتية لدى مصدر أو عدد قليل من المصدرين إلى تطبيق حظر تام على القطاع كله. • وجوب أن تمنح البلدان متقدمة النمو أقل البلدان نمواً مساعدة تقنية منتظمة لحل مشاكل الصحة والصحة النباتية أو النظافة العامة في سلعها المصدرة عندما يفرض حظر لأسباب تتعلق بالصحة والصحة النباتية. 	<ul style="list-style-type: none"> • ذرى التعريفات وتصعيد التعريفات يؤثران على منتجات أقل البلدان نمواً التي تعتبر "حساسة" من قبل الشركاء متقدمي النمو. • قواعد المنشأ المعقدة تعتبر عراقيل في سبيل استفادة أقل البلدان نمواً من المخططات التفصيلية للوصول إلى الأسواق. • فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق قد تتأثر بالطريقة التي ينفذ بها الشركاء متقدمي النمو التزاماتهم القائمة بموجب جولة أوروغواي (مثلاً، التفسير المتشدد جداً لتدابير الصحة والصحة النباتية، وتنفيذ الالتزامات القائمة بموجب اتفاق المنتجات الزراعية واتفاق المنسوجات والملابس). 	<p>تحسين فرص الوصول إلى الأسواق</p>
---	---	-------------------------------------

<p>إجراءات تتخذها أقل البلدان نموا</p> <p>إصلاحات السياسة العامة في أقل البلدان نموا بهدف إيجاد بيئة تمكينية لتشجيع نمو التجارة والاستثمار والقطاع الخاص.</p> <p>من المجالات الرئيسية للإصلاح ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • سياسة الاقتصاد الكلي، والتجارة بهدف تعزيز توجه الاقتصادات إلى الخارج؛ • تنمية الموارد البشرية لإيجاد عاملين مهرة قادرين على المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛ • اتخاذ موقف مشترك عند الإمكان ووضع استراتيجية متسقة في أثناء المفاوضات التجارية الدولية. <p>إجراءات يتخذها الشركاء الإنمائيون</p> <ul style="list-style-type: none"> • توفير جميع أنواع المساعدة التقنية التي تتعلق بانضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية، وتنفيذ هذه البلدان لاتفاقيات جولة أوروغواي، ولاتاحة المجال أمام أقل البلدان نموا للاستعداد لمفاوضات منظمة التجارة العالمية المقبلة بشأن الخدمات والزراعة. 	<p>صعوبات تواجه أقل البلدان نموا في تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي وتتصل بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • العبء الإداري. • عدم وجود تشريعات متخصصة ومهارات قانونية وإدارية. • شروط الإبلاغ. • القيود على قدرة المؤسسات على المشاركة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. 	<p>المشاركة في نظام التجارة متعدد الأطراف</p>
---	--	---

الإجراءات	القيود	الالتزام ٦
<p>إجراءات تتخذها أقل البلدان نموا</p> <p>ينبغي لأقل البلدان نموا:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أن تقلل من تعرض الأنشطة الزراعية للمخاطر وذلك بتنوع الزراعة وذلك بزراعة محاصيل أقل حساسية للخدمات الخارجية (الأسعار، الجفاف، وما إلى ذلك)؛ • أن تقوم في الوقت ذاته بمعالجة مشاكل الفقر الريفي، والممارسات الزراعية السيئة، ومشاكل اللاجئين، والتدهور البيئي، بهدف بلوغ توازن أمثل بين حاجات الإنسان وقاعدة الموارد الطبيعية؛ 	<ul style="list-style-type: none"> • نظرًا إلى أن اقتصادات أقل البلدان نموا لا تزال تعتمد اعتمادا شديدا على الزراعة وتقلبات الطبيعة، فإن العديد من أقل البلدان نموا عرضة للكوارث الطبيعية. وفي الوقت ذاته، تأثر التوازن الإيكولوجي في عدد من أقل البلدان نموا بالممارسات الزراعية غير المستدامة وبإستضافة ملايين اللاجئين الداخليين والخارجيين. وإجمالاً، تعتبر مستويات استعداد أقل البلدان نموا للكوارث ومنع التدهور الإيكولوجي والبيئي، مستويات ضعيفة، نظراً لضعف الهياكل الأساسية لتخزين المياه ونقص القدرة على التحكم بالمياه في أثناء 	<p>الحد من الضعف والحفاظ على البيئة</p>

<ul style="list-style-type: none">• أن تعزز الآليات الوطنية للإنذار المبكر والتنبيه بالكوارث الطبيعية؛• أن تكافح التصحر وزوال التربة وأن تحفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيئي؛• أن تقيم التكامل بين التنمية الزراعية - الحرجية - الرعوية وبين العمل لمكافحة التدهور البيئي؛• أن تعزز وعي المجتمعات المحلية، لا سيما النساء فيها، بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية لحماية البيئة، بما في ذلك حفظ الموارد تجنباً للضوب الدائم لأنواع قيمة من النبات والحيوان؛• أن تحسن التأهب للكوارث؛• أن تنشئ آليات رصد مستويات الموارد بغية تجنب الإفراط في الاستغلال وما يتصل به من ضغوط إيكولوجية. <p>إجراءات يتخذها الشركاء في التنمية</p> <p>ينبغي للشركاء في التنمية:</p> <ul style="list-style-type: none">• أن ييسروا الوصول إلى ونقل التكنولوجيا الحديثة المكثفة والمؤاتية للبيئة الإيكولوجية؛• أن يقدموا الدعم الكامل للمؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها الفاو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وما إليها وذلك في ما تبذله هذه المؤسسات من جهود ترمي إلى تخفيف شدة التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية وإلى حفظ البيئة في أقل البلدان نمواً.	<ul style="list-style-type: none">• الفيضانات أو علم حفظ المياه الموسمية في سنوات الجفاف.• الضعف الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، لا سيما البلدان غير الساحلية والجزرية الصغيرة منها، الذي يرجع أساساً إلى شدة تعرضها للصدمات الخارجية (مثلاً، التقلبات في الأسعار الدولية للسلع الأساسية) التي كثيراً ما تنجم عن ارتفاع درجة التركيز الاقتصادي في أنشطة هشة.	
---	---	--

الإجراءات	القيود	الالتزام ٧
<p>إجراءات تتخذها أقل البلدان نموا</p> <p>ينبغي لهذه الإجراءات أن ترمي إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسين جباية الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية؛ • احتواء العجز الضريبي: تخصيص المشاريع المملوكة للدولة والتي لا تؤدي مهامها؛ • ضغط الإنفاق الحالي وتحسين نوعية الإنفاق الإنمائي؛ • تحسين بيئة الأعمال التجارية بحث تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتؤدي إلى زيادة التحصيلات من العمال المهاجرين في الخارج؛ • الحساب المنتظم للحاجات الحقيقية إلى الدعم المالي الخارج بحسب القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية والأنشطة؛ • تحسين مستويات الاستفادة من المعونة لأغراض التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر؛ <p>إجراءات يتخذها الشركاء في التنمية</p> <p>ينبغي للشركاء:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أن يعكسوا الاتجاه الهابط في المساعدة الإنمائية الرسمية؛ • أن يجعلوا المعونة المسددة كافة من حيث الحجم والتكف بكفاءة مع الحاجات الإنمائية لكل بلد بمفرده؛ • أن يلتزموا فادى ومجتمعين بمنح إعفاءات كبيرة من الدين، بما في ذلك الالتزام بتخفيف الدين تخفيفا كبيرا وبعمليات مختلفة في مجال الديون؛ • أن يوظفوا بتنفيذ مشاريع في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية بهدف تشجيع الاستثمار الخارجي في أقل البلدان نموا؛ • أن يشجعوا المشارع على المستوى دون الاقليم والتعاون الثلاثي الأطراف لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. 	<ul style="list-style-type: none"> • إن تدبير الدخا، و طء النمة الاقتصادية، ووجود قطاع غير رسمي كبير في الاقتصاد، لا يساعد في تعبئة الموارد المالية المحلية، ويجعل أقل البلدان نموا شديدة الاعتماد على الموارد الخارجية. • تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي، ولكن في بعض أقل البلدان نموا في أغلب الأحيان وهم البلدان الغنية بالموارد المعدنية. وتوجد قنود عديدة غير مشجعة للاستثمار الأجنبي في أقل البلدان نموا، وهذه القنود هم الصغر البالغ للأسواق المحلية، وقلة الهاك الأساسية، وقلة الطاقة الشبة الماهرة، ومحدودية طاقة القطاع الخاص. وقدم معظم التمول من المساعدة الإنمائية الرسمية. وخلافا للالتزام القائم في إطار برنامج العمال من أجل أقل البلدان نموا في التسعينات، تشير الأدلة إلى اتجاه نحو الهبوط في إجمالي المساعدة الإنمائية الخارجة منذ منتصف التسعينات. وما يشه المخاوف بالدرجة ذاتها هي الحالة المتعلقة بمستوى الاستفادة من المعونة، هذا المستوى الذي انخفض انخفاضاً مستمرا طوال التسعينات. • أثبتت عاء الدين وخدمة الدين تأثيرا سلسا على التمول بالانمائي، وكان تأثيرهما في تدفقات رأس المال الخاص الوافدة تأثيرا مضرا. 	<p><u>تعبئة الموارد المالية</u></p>

٨- ترتيبات للتنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض

٤- تعتبر الآليات الفعالة لمتابعة ورصد تنفيذ برامج العمل الوطنية شرطا هاما لنجاحها. ولهذا الغرض تتضمن بعض البرامج مقترحات لتحويل اللجنة التحضيرية الوطنية إلى آلية للمتابعة والرصد على المستوى القطري بعد المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وفي بعض البرامج الأخرى توجد مقترحات لتحويل محفل إنمائي محلي (اللجنة التحضيرية الوطنية ورابطة شركاء التنمية المحليين) إلى آلية كفؤة للمتابعة والرصد بعد المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

معايير تنفيذ برامج العمل الوطنية

٥- تسلم بعض المشاريع بأهمية المعايير الواضحة التي يمكن قياسها قياسا كميًا. وفي هذا الصدد، إن المعايير ومؤشراتها ذات العتبات الكمية التي وضعتها لجنة السياسة الإنمائية في الأونكتاد والتي أقرتها الجمعية العامة لتحديد أقل البلدان نموا هي معايير ومؤشرات يمكن استخدامها في قياس النجاح في تنفيذ برامج العمل الوطنية. وعن طريق المقارنة بين هذه المؤشرات في فرادى أقل البلدان نموا وبين العتبات ذات الصلة التي تستخدم للخروج من قائمة أقل البلدان نموا التي تضعها الأمم المتحدة، يمكن قياس التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية قياسا كميًا.

- - - - -